



المدرس مساعد إيمان جسام محمد

قسم القانون

مقرر قسم القانون للدراسة المسائية

الماجستير في القانون العام

الإيميل: eman.jasam@alfarabiuc.edu.iq

الشهادات العلمية

الماجستير، الجامعة المستنصرية – كلية القانون ، السنة 2016

البكالوريوس، كلية دجلة الجامعة الأهلية ، السنة 2011

التاريخ الوظيفي:

1. محامية من سنة 2011 – 2021 ولغاية الآن.
2. مقرر قسم القانون منذ 2016 ولغاية الآن.
3. مديرة الوحدة القانونية في الفترة 2016 – 2019.
4. الممثل القانوني أمام الجهات الرسمية منذ 2016 ولغاية الآن.
5. محاضرة لمواد القانون العام منذ 2016 ولغاية الآن.

التدريس:

1. القانون الإداري: تسعى كلّ دولة إلى تحقيق الحاجات العامّة لأفراد المجتمع، فتعمل مجموعة من الهيئات على توفير هذه الاحتياجات والتي قد تكون أنشطةً فرديّةً هدفها الربح أو الشهرة، ومنها أنشطة إداريّة يكون الجهاز التنفيذيّ أو ما يُسمّى الإدارة العامّة مسؤولاً عنها، حيث يُقدّم الاحتياجات بهدف المصلحة العامّة. ويقوم القانون الإداريّ بالاتصال مع الإدارة العامّة التي تتكوّن عادةً من موظفين، وهيئاتٍ يُمارسون الوظيفة الإداريّة للدولة لتحقيق الحاجات العامّة. ومن هنا تكمن أهميّة القانون الإداريّ، لارتباطه بالمصلحة العامّة، وفيما يأتي أهمّ التطبيقات التي يقدمها القانون الإداريّ.

وعليه فإن القانون الإداريّ تحت تعريف عام ينصّ على أنّه مجموعةً من القواعد القانونيّة وظيفتها تنظيم علاقة الإدارة العامّة بالأفراد، وعلاقة الإدارات المختلفة فيما بينها، وهي

مجموعة القواعد التي تنظم وتحكم نشاط الإدارة العامة عن طريق ما تملكه الإدارة من وسائل وامتيازات في سبيل إشباع الحاجات العامة.

2. القضاء الإداري: يساهم القضاء الإداري بدور في غاية الأهمية في مجال مراقبة مشروعية الأعمال الإدارية وحماية حقوق وحرريات الأفراد وهذا من خلال فصله في القضايا المعروضة عليه ويستمد القضاء الإداري هذه الأهمية من وظيفته الطبيعية كونه الجهاز الرسمي الذي يفرض حكم القانون على جميع الهيئات وأياً كان مركزها وموقعها وطبيعتها كما يفرض حكم القانون على جميع الهيئات وأياً كان مركزها وموقعها وطبيعتها كما يفرض حكم القانون على الأفراد وهو ما يؤدي في النهاية إلى إقامة دولة القانون ودولة المؤسسات ودولة الحقوق والحرريات.

ولا يمكن تكريس هذه المفاهيم في أرض الواقع دون دور القضاء الإداري كون أن المنازعة الإدارية أحد أطراف سلطة إدارية قد تكون سلطة مركزية أو إدارية أو محلية أو مرفق عام ذو طابع إداري ويتعلق موضوع النزاع بمسألة لها علاقة بالمصلحة العامة.

3. قانون العمل والضمان الاجتماعي: إن قانون يمس المصالح الحيوية لمجموعة كبيرة من السكان هم العمال الذين يشكلون الأكثرية الساحقة من السكان العاملين الذين يقومون بعمل تابع تحت سلطة وإشراف صاحب العمل فقانون العمل ينظم علاقة العمل بين العمال واصحاب العمل بموجب عقود عمل فردية وجماعية (الجماعية بين أصحاب العمل والمنظمة العمالية) والهدف منها حماية حقوق كل من العامل وصاحب العمل فيرتب القانون التزاماً وحقوقاً على كل من طرفي العلاقة وتحقيق التنمية المستدامة ويرتبط ذلك باقتصاد البلد بهدف تطويره وتحسينه وتحقيق أفضل النتائج عن طريق العدالة الاجتماعية والمساواة وتأمين العمل اللائق للجميع دون تمييز وتحقيق حقوق الانسان والحرريات الاساسية وتنظيم عمل الاجانب في العراق وتنفيذ اتفاقيات العمل سواء كانت عربية ام دولية على ان يكون مصادق عليها. أما بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي فأن هذا القانون يهدف إلى حماية العمال وتوفير التغطية الشاملة في جميع حالات الطوارئ وظروف الحياة التي تهدد قدرة الأشخاص على اكتساب الدخل وقدرتهم على الحفاظ على مستوى عمل معيشي مقبول. ويتضمن ذلك المعونات في حالة البطالة والمرض واصابات العمل والعجز. والحمل والولادة والشيخوخة

واعالة الأطفال الفقراء والارامل والمطلقات ومعونة عيش الكفاف وتقديم الرعاية الطبية الشاملة.

فتكمن اهمية قانون الضمان الاجتماعي في أنه يوفر مصدر دخل للإنسان لصون كرامته ومنعه من التسول واستجداء الناس ورفع الاقتصاد الوطني من خلال إقامة المشاريع والاستثمارات وتشغيل اموال الضمان وخلق فرص عمل مختلفة لتشغيل العاطلين عن العمل.

الاهتمام البحثي

1. الكتابة والبحث في كل ما يخص القانون.
2. كتابة البحوث في مجال التخصص الدقيق القانون العام من حيث النشر في مجلات عالمية معتمدة بكل ما يخص القضاء الإداري وقانون العمل والضمان الاجتماعي.
3. المشاركة في المؤتمرات التي تخص البحث العلمي.

المنشورات العلمية

1. بحث منشور تحت عنوان: استقلال القضاء والمكانة والارتباط بالحقوق والمبادئ الدستورية.
2. بحث منشور تحت عنوان: مفهوم حق الانتخاب وضماناته.
3. كتاب مؤلف منشور تحت عنوان: القضاء الإداري بين الواقع والتطبيق (دراسة مقارنة)
4. بحث تحت عنوان: ضمانات شرعية الدولة.
5. بحث تحت عنوان: الدستور والتهرب الضريبي.

النشاطات العلمية:

1. عضو نقابة المحامين منذ 2011 ولغاية الآن.
2. عضو اتحاد الحقوقيين منذ 2012 ولغاية الآن.
3. كسب قرارات تمييزية من محكمة جنايات النزاهة الخاصة لسنة 2020 - 2021.
4. كسب قرارات تمييزية من المحكمة الادارية لسنة 2020 - 2021.
5. كسب قرارات تمييزية من محاكم العمل لسنة 2020 - 2021.
6. المشاركة في منظمات حقوق الانسان لسنة 2020 - 2021.